ملحـــق

خاص بالمؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الإسلامى

أهدافه وتوصياته

بحمد الله وتوفيقه انعقد المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الإسلامى فى مكة المكرمة فيما بين ٢١ إلى ٢٦ من شهر صفر سنة ١٣٩٦هـ، الموافق ٢١ إلى ٢٦ من شهر فبراير سنة ١٩٧٦م، بدعوة من جامعة الملك عبد العزيز بجدة وتنظيم كلية الاقتصاد والإدارة.

وقد جاءت فكرة عقد المؤتمر بناء على التوصية التى تقدمت بها هذه الكلية فى ندوة الشباب العالمية للدعوة الإسلامية.

وهذا المؤتمر يعد الأول من نوعه للاعتبارات التالية:

- فهو مؤتمر عالمى دعى إليه الباحثون من مختلف أنحاء العالم الإسلامى فى مجال الاقتصاد الإسلامى.
- وهو مؤتمر علمى تبنته كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز وكان الطابع العلمى أساسًا للأبحاث المقدمة إليه.
- وهو أول مؤتمر للاقتصاد الإسلامى إذ لم يسبق أن دعى مثل هذا العدد الكبير من علماء المسلمين وأساتذة الجامعات المتخصصين فى الدراسات الاقتصادية بهدف دراسة النظام الاقتصادى الإسلامى على أساس من البحث العلمى.

الهدف من إقامة المؤتمر:

استهدف المؤتمر دراسة النظم الاقتصادية الإسلامية وعمل البحوث اللازمة لإيضاحها وتطبيقها بما يتفق ومتطلبات المجتمع الإسلامى على

أسس علمية، تتفق مع طرق البحث المنطقى، والتحليل الحديث.

فلقد جاء الإسلام لتنظيم المجتمع الإسلامى فى مختلف نواحيه السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وارتباط الاقتصاد الإسلامى بالعقيدة الدينية يخلق له المناخ لتقبّل أحكامه، وضمان قوة تنفيذها من مختلف شعوب العالم الإسلامى بما يكفل القضاء على التمزق الذى يعانيه أفراد الأمة الإسلامية فى مختلف دول العالم الإسلامى، فالدول الإسلامية أصبحت الآن تلتمس الحلول لمختلف مشاكلها الاقتصادية، خارج نطاق الشريعة الإسلامية، ومن نظريات وقواعد تبعد فى تطبيقها عن الواقع الملموس فى هذه الدول، وتتطلع دول العالم الإسلامى اليوم إلى حلول سريعة للمشاكل الاقتصادية، على أساس من الشريعة الإسلامية، لذلك فقد كان من أهداف المؤتمر أن يتيح هذا التجمع الكبير لعلماء الاقتصاد الإسلامى التوصل إلى الحلول الإسلامية لمختلف مشكلات العصر الاقتصادية كالبنوك والتأمين...

الإعداد للمؤتمر:

بصدور الموافقة على إقامة المؤتمر، عملت كلية الاقتصاد والإدارة على اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للإعداد للمؤتمر، فأعدت قوائم بأسماء المختصين بالدراسات الاقتصادية الإسلامية فى مختلف أنحاء العالم الإسلامى وتم توجيه الدعوة إليهم للمشاركة بالأبحاث فى موضوعات رئيسية محددة.

وتم تشكيل لجنة للإعداد للمؤتمر انبثق عنها عدد من اللجان الفرعية تشمل:

- سكرتارية المؤتمر.
- لجنة الإعلام.
- لجنة العلاقات العامة والاستقبال.

– لجنة طباعة وترجمة بحوث المؤتمر.

– لجنة البحوث.

– لجنة إدارة قاعة المؤتمر.

– اللجنة المالية.

– لجنة الصياغة.

بحوث المؤتمر:

وقد حددت بحوث المؤتمر لتشمل:

– مفهوم ومنهّج الاقتصاد الإسلامى.

– حصر المراجع المعاصرة فى الاقتصاد الإسلامى.

– سلوك المستهلك والمنشأة فى الإطار الإسلامى.

– دور الدولة الإسلامية فى الاقتصاد الإسلامى المعاصر.

– التنمية الاقتصادية فى الإطار الإسلامى.

– الزكاة والسياسة المالية.

– بنوك بلا فوائد.

– التأمين فى إطار الشريعة الإسلامية.

– التعاون الاقتصادى بين الدول الإسلامية.

مقترحات وتوصيات اللجان

١– لجنة مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامى:

– ترسيخ مفاهيم الإسلام الاقتصادية التى ترتكز على الأمور الآتية:

(أ) الاعتقاد بأن الكون لله، وأن المال مال الله.

(ب) وأن الإنسان مستخلف على ما تحت يده من نعم الله.

obeikandl.com

(جـ) وأن الملكية الخاصة التى أقرها الإسلام مقيدة بوسائل المكسب المشروعة، والاتفاق المشروع، وأداء حق المال.

(د) وأن النظام الاقتصادى فى الإسلام يحقق التوازن والتكافل الاجتماعى.

٢- لجنة حصر مراجع الاقتصاد الإسلامى وعرضها:

(أ) تشكيل لجنة لوضع معجم لمصطلحات الاقتصاد الإسلامى بمختلف اللغات.

(ب) حصر المراجع والموضوعات والاجتهادات التى تغذى الاقتصاد الإسلامى عبر تاريخ الأمة الإسلامية، وتنميتها.

٣- لجنة دراسة نظريتى الإنتاج والاستهلاك فى مجتمع إسلامى:

- الاستفادة من وسائل التحليل العلمى الرياضى فى دراسة الاقتصاد الإسلامى.

٤- لجنة تدريس الاقتصاد الإسلامى:

- ضرورة تدريس الفقه الإسلامى فى المعاملات وأصوله بكليات التجارة والاقتصاد والإدارة فى جامعات البلاد الإسلامية.

٥- لجنة البنوك بلا فوائد:

(أ) دعوة الحكومات الإسلامية إلى دعم البنوك الإسلامية القائمة فى الوقت الحاضر والعمل على نشر فكرتها، وتوسيع نطاقها.

(ب) العناية بتدريب العاملين فى البنوك الإسلامية لتحقيق المستوى اللائق لكفايتهم العملية.

٦- لجنة الزكاة والسياسة المالية:

- تأكيد فريضة الزكاة والاهتمام بها، تحقيقًا للعدالة الاجتماعية فى البلاد الإسلامية.

٧- لجنة التنمية الاقتصادية فى الإطار الإسلامى:

- عمل مسح شامل للخبرات فى مجال الاقتصاد الإسلامى، وتشجيعها على لإسهام فى البحث العلمى بالدول الإسلامية.

﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].

* * *

obeikandl.com

بسم الله الرحمن الرحيم

التوصيات العامة

بحمد الله تعالى وتوفيقه انعقد المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الإسلامى فى مكة المكرمة فيما بين ٢١ إلى ٢٦ من شهر صفر سنة ١٣٩٦هـ، الموافق ٢١ إلى ٢٦ من شهر فبراير سنة ١٩٧٦م، بدعوة من جامعة الملك عبد العزيز بجدة وتنظيم كلية الاقتصاد والإدارة.

ولقد تدارس المؤتمر جميع البحوث والدراسات التى قدمت إليه حول الموضوعات الآتية:

١- مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامى.

٢- حصر مراجع الاقتصاد الإسلامى وتمحيصها.

٣- نظريتا الإنتاج والاستهلاك فى مجتمع إسلامى.

٤- دور الدولة الإسلامية فى الاقتصاد.

٥- التأمين فى إطار الشريعة الإسلامية.

٦- البنوك بلا فوائد.

٧- الزكاة والسياسة المالية.

٨- التنمية الاقتصادية فى الإطار الإسلامى.

٩- التعاون الاقتصادى بين الأقطار الإسلامية.

وإن المؤتمر ليعبر عن الارتياح إلى مستوى تلك الأبحاث والمناقشات الإيجابية البناءة التى أسهمت فى إثراء تلك الموضوعات، وتوضيح معالم هذا العلم وقضاياه الكبرى.

obeikandl.com

ويؤكد المؤتمرون الحاجة إلى استمرار البحث فى جوانب الاقتصاد الإسلامى وتعميقه وتنظيمه، وإلى قيام تعاون مخطط بين الباحثين من كافة أرجاء الأرض لتحقيق هذه الغاية.

إن الحضارة المعاصرة بشقيها: الرأسمالى الفردى، والماركسى الجماعى، رغم ما حققته من إنجازات مادية قد انتهت بالإنسان ومجتمعات تلك الحضارة إلى الصراع و لتمزق والقلق والضياع، واستبدت «التكنولوجيا» بسلام الإنسان وأمنه واستقراره.

وإن الأمة الإسلامية التى عانت لعدة قرون من الاستعمار والتخلف، وخضعت شعوبها لكل ألوان التقليد والتبعية، قد أدركت فى وضوح حاجتها إلى الأصالة الإسلامية فى الفكر والتطبيق، التى تحقق معنى وجودها وتطلق طاقاتها وتحرك حوافزها، وأن عليها أن تضع كل جهدها الإيجابى البناء فى تبيين الطريق وقفز حواجز التبعية والتقليد، إن شاءت أن تنقذ نفسها من براثن التخلف والضعف والهوان، وأن تأخذ مكانها القيادى فى هداية البشرية.

ولقد اتفق المؤتمرون على أن الإسلام – وهو عقيدة تحدد صلة الإنسان بالله، وشريعة تكفل مصالح العباد وتنظم كافة شئون الحياة – يعنى بالأمور المعاشية وبشئون الاقتصاد، ويرعاها رعايته لسائر أمور المسلمين.

واتفقوا على أن مجموعة المبادئ والأصول والقواعد التى تتناول تنظيم جوانب النشاط الاقتصادى فى حياة الفرد والمجتمع، تشكل أسس البنية الاقتصادية، أو هيكل النظام الاقتصادى فى الإسلام.

وأكد المؤتمرون أن هذا النظام الاقتصادى يفقد فعاليته إذا كان بمعزل عن الممارسة التكاملية والشمولية للإسلام بكل عطائه للحياة.

ويرى المؤتمرون أن 'لاقتصاد الإسلامى نظام متميز يقوم على فلسفة

اقتصادية محددة، تستند إلى عقيدة التوحيد، وله مبادئه وأسسه وأطره المستنبطة من القرآن والسنة.

ويؤكد المؤتمرون أن المسلمين هم أولى الناس باتباع هذا النظام وبذل الجهد فى توضيح جوانبه. بدلاً من الجهد السلبى الضائع فى محاولات تطويع الإسلام للنظم الغربية التى قادتهم إلى متاهات الحلول الزائفة الناجمة عنه.

إن الإسلام هو السبيل الوحيد لإنقاذ البشرية من أزماتها على الصعيد الروحى والمادى والإنسانى، وتصحيح حضارة الأشياء لتصبح حضارة للإنسان، وعلى عاتق المسلمين اليوم تقع مسئولية القيام بهذه الأمانة وحملها إلى البشرية ﴿ **وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ** ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وفى سبيل تحقيق تلك الأهداف فإن المؤتمر قد أقر التوصيات الآتية:

١- أن تعنى جامعات العالم الإسلامى بتدريس الاقتصاد الإسلامى، ورعاية جهود البحث العلمى فى مجالاته، وتوفير الأدوات العلمية اللازمة لخدمته من خلال المكتبات الوثائقية، ووحدات البحوث، ومنح التفرغ، وإصدار الدوريات، وتبادل الزيارات والخبرات، وتكوين النوادى العلمية والجمعيات.

٢- أن تضطلع كافة جامعات العالم الإسلامى ومؤسساته التعليمية بدورها، وعلى كافة المستويات والتخصصات، لتصل بدراسة الاقتصاد إلى المستوى الذى يجعل منهاج الدراسة الاقتصادية فى تلك المؤسسات قائماً على الإطار والمنهجية الإسلامية، حتى تتكون عقلية أبناء الأمة وقياداتها الاجتماعية على أساس من قيم الإسلام وغاياته وتصوراته، محققة بذلك وحدة العقيدة والفكر والممارسة.

٣- أن تنشىء جامعة الملك عبد العزيز ضمن جهودها العلمية البناءة فى

خدمة الأمة الإسلامية والعقيدة والدعوة الإسلامية مركزاً عالمياً لدراسة الاقتصاد الإسامى، تتولى الإشراف عليه لجنة عليا لها صبغة عالمية من كبار العلماء والأساتذة المتخصصين فى الشريعة والاقتصاد، ويحقق التعاون والتنسيق والمؤازرة العلمية فى هذا الحقل، على المستوى العالمى، وعلى أعلى مستويات الخبرة والكفاية والإمكانات العلمية.

ويتوافر المركز على ما يلى:

(أ) إقامة مكتبة علمية وثائقية تجمع كافة المادة العلمية فى مجال الاقتصاد الإسلامى بمختلف اللغات الإسلامية والعالمية، وأن يقوم بإصدار قوائم علمية بهذه المواد، عوناً للباحثين فى كل بلاد العالم.

(ب) القيام بإجراء وتنظيم البحوث الدراسية التى تسد حاجة الجامعات الإسلامية فى مجال الاقتصاد، والتخطيط للدورات التدريبية استجابة لاحتياجات المؤسسات الاقتصادية الإسلامية.

(جـ) توفير الإمكانات للباحثين المسلمين الزائرين للمركز، وذلك للقيام بالأبحاث المناسبة فى مجال اهتماماتهم، وتخصيص المنح الدراسية اللازمة فى هذا المجال.

(د) توثيق عرى التعاون بين كافة الجامعات والمؤسسات العلمية، التى تقوم بالبحث العلمى فى مجال الاقتصاد الإسلامى.

(هـ) نشر البحوث العلمية، وإصدار الدوريات فى موضوعات الاقتصاد الإسلامى.

(و) العمل على إنشاء كراسى تدريس الاقتصاد الإسلامى، وتوفير المنح والمساعدات المالية لأغراض البحث العلمى فى ذلك المجال، وتمويل وتشجيع المحاضرات والزيارات والمؤتمرات والندوات الإقليمية، لخدمة ذلك الهدف.

٤ – استمرارية المؤتمر العالمى للاقتصاد الإسلامى، وأن تعقد دورة به كل سنتين، وأن يتولى عقد ندوات علمية تخدم موضوعات الاقتصاد الإسلامى.

ويقترح المؤتمر أن يكون موضوع دورة المؤتمرات القادمة إن شاء الله هو:

«التنمية في ضوء معطيات الاقتصاد الإسلامي».

كما يرى ضرورة انعقاد الندوة الأولى خلال مدة أقصاها تسعة أشهر لبحث موضوع:

«السياسة النقدية الإسلامية ومؤسساتها».

٥- إنشاء أمانة عامة دائمة للمؤتمر العالمي للاقتصاد الإسلامي يكون مقرها جامعة الملك عبد العزيز بإشراف رئيس المؤتمر أو من ينيبه.

وتقوم هذه الأمانة منذ الآن حتى انعقاد الدورة القادمة للمؤتمر بالإعداد لهذه الدورة والتخطيط للندوات المقترحة، ومتابعة أعمال المؤتمر، وتحضير مشروع النظام الأساسي له وللأمانة العامة الدائمة، وعرض ذلك على الدورة القادمة إن شاء الله.

٦- يوصي المؤتمر دل العالم الإسلامي كافة أن تستكمل أعمالها التشريعية حتى تصير القوانين والنظم والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية مبنية على أساس مبادئ الإسلام وقيمه وشريعته.

ويرى المؤتمر أن التأمين التجاري الذي تمارسه شركات التأمين التجارية في هذا العصر لا يحقق الصيغة الشرعة للتعاون والتضامن، لأنه لم تتوافر فيه الشروط الشرعية التي تقتضي حله.

ويقترح المؤتمر تأليف لجنة من ذوي الاختصاص من علماء الشريعة وعلماء الاقتصاد المسلمين لاقتراح صيغة للتأمين خالية من الربا والغرر تحقق التعاون المنشود بالطريقة الشرعية بدلاً من التأمين التجاري.

٧- يوصي المؤتمر أن تتبنى جامعة الملك عبد العزيز وجامعات العالم الإسلامي برنامجًا دراسيًا مركزًا في الشريعة الإسلامية، على مستوى الدراسات العليا لمدة عام واحد، استجابة لحاجة المثقفين المسلمين ثقافة

عصرية عالية، من أساتذة الجامعات والمتخصصين فى العلوم الاجتماعية والاقتصادية، استكمالاً لأدواتهم فى البحث والمعرفة فى العلوم الإسلامية المختلفة، على إعادة صياغة العلوم الاجتماعية – بما فيها علم الاقتصاد – صياغة تنسجم مع الرؤية الإسلامية.

٨– يوصى المؤتمر أن تقوم الأمانة العامة بدراسة تقارير اللجان ومقترحاتها لتنسيقها وصياغتها بصورة نهائية، ونشرها ضمن أعمال المؤتمر.

٩– يوصى المؤتمر أن يرفع معالى الرئيس إلى حضرة صاحب الجلالة الملك خالد بن عبد العزيز، وولى عهده صاحب السمو الملكى الأمير فهد بن عبد العزيز – خالص الشكر لما أسبغوه على هذا المؤتمر من بالغ الرعاية والتشجيع، وعظيم التقدير لما تناله الأمة والدعوة الإسلامية من جهودهم المخلصة، ودعمهم الكريم.

ويرفع المؤتمر إلى صاحب السمو الملكى الأمير فواز بن عبد العزيز أمير مكة المكرمة خالص شكره وعميق امتنانه.

كما يرفع المؤتمر وافر الشكر والعرفان إلى معالى وزير التعليم العالى ورئيس الندوة العالمية للشباب الإسلامى الشيخ حسن بن عبد الله آل الشيخ لما لقيه المؤتمر من عظيم عونه وكرم وفادته.

ويبدى المؤتمر شكره للشعب السعودى المسلم على حسن ضيافته وترحيبه الحار، كما يعبر عن شكره وتقديره للجهد الهائل الذى بذلته جامعة الملك عبد العزيز ومديرها بالنيابة، وأعضاء اللجنة العليا، وأعضاء اللجنة التنفيذية ولجان المؤتمر المختلفة، وكلية الاقتصاد والإدارة وكلية الشريعة بجامعة الملك عبد العزيز، وأعضاء هيئة التدريس.